

# **التصديق على التوصيات الصادرة عن وزراء العمل والاستخدام في مجموعة العشرين والوجهة إلى قادة مجموعة العشرين**

**21 نيسان / أبريل 2010**

على حد ما أشار إليه قادتنا عند اجتماعهم في بيتسبرغ، فإن الاستجابة السريعة والنشطة لحكوماتنا في التصدي للأزمة الاقتصادية قد أبعدت الاقتصاد الدولي عن شفير الهاوية. وتقدر منظمة العمل الدولية أنَّ الجهود التي بذلناها قد أثمرت أو استحدثت 21 مليون وظيفة في كافة أرجاء العالم في الفترة 2009-2010. وبدأ النمو يعود إلى العديد من اقتصاداتنا. غير أنَّ البطالة العالمية هي في أعلى مستوياتها تاريخياً، ولا تزال معدلات البطالة في تزايد في العديد من بلداننا. كما تقدر منظمة العمل الدولية أنَّ نصف عمال العالم، البالغ عددهم ثلاثة مليارات عامل، يعملون في أشكال هشة من الاستخدام.

ومع الاستقرار الذي يشهده الاقتصاد العالمي، طلب إلينا قادتنا النظر فيما إذا كان هناك حاجة إلى المزيد من التدابير لضمان انتعاش العمالة بسرعة. وقد استنتجنا أنَّ التدابير المعلن عنها أصلاً، وفي بعض الحالات، بذل المزيد من الجهود، إنما هي ضرورية لضمان استدامة الانتعاش الاقتصادي وتوليد نمو غني بالوظائف في المستقبل. وفي الوقت الذي تستمر فيه البطالة، لا بد لنا من أن نواصل توفير الدعم للدخل وتقديم خدمات التدريب والتوظيف، مثل تقديم المساعدة إلى العاطلين عن العمل في بحثهم عن وظيفة. ولا بد لنا من أن نكفل، حيثما يكون خلق الوظائف في القطاع الخاص ضعيفاً، عدم ترك أعداد كبيرة من العمال مستبعدين عن سوق العمل.

إننا ندعم تنسيق الجهود من أجل إيلاء الأولوية لنمو العمالة، إذ أنَّ من شأن النمو المتين في فرص العمل والدخل في العديد من البلدان في الوقت نفسه، أن يدعم الطلب العالمي، مستحدثاً بذلك المزيد من الوظائف. والنمو في العمالة والدخل في كافة الأقاليم، ولا سيما في البلدان التي تتمتع بنسب كبيرة من الأسر ذات الدخل المتدني، يمثل أيضاً مساهمة لا غنى عنها في النمو العالمي المتين المستدام والمتوزن، وذلك هدف رئيسي تسعى بلداننا إلى تحقيقه من خلال تنسيق السياسة الاقتصادية الشاملة.

ومع الانتعاش الاقتصادي، لا بد لنا أيضاً من أن نواجه عدداً من التحديات التي كانت مطروحة أمامنا حتى قبل حدوث الأزمة. إننا نريد أن نضمن تقاسم مكافآت الإنتاجية مع العمال، باعتبارها طريقة لرفع مستويات المعيشة؛ وأن العمل مسار موثوق لجميع شعوبنا للخروج من بؤرة الفقر؛ وأن الحقوق الأساسية للعمال محترمة؛ وأن الحوار الاجتماعي معزز. ويمكننا أن نتعلم من تجارب بعضنا البعض بفضل التدخلات السياسية من أجل تحسين نوعية الوظائف وكميتها.

وتؤدي الأزمة والانتعاش لا محالة إلى إلحاق تغييرات هيكلية باقتصاداتنا. ونحن نريد أن نستبق هذه التغييرات وأن نساعد شعوبنا على الاستعداد للفرص التي تنشأ عند انتقالنا إلى اقتصاد عالمي أكثر توازناً يقوم على النمو المستدام. وسوف تساهم الجهود المبذولة للارتقاء بمستويات التحصيل الدراسي ونوعية التعليم إلى جانب زيادة التركيز على تنمية المهارات والتدريب أثناء العمل، في نمو مستدام في الإنتاجية وفي مستويات المعيشة في المستقبل. ومن شأن نظم الحماية الاجتماعية

التي توفر الدعم إلى دخل الأسر والحصول على الرعاية الصحية وبرامج المعاشات التقاعدية، حيثما تطبق، أن تساهم أيضاً في حراك العمال، الذي ستنظر الحاجة إليه عند تكيف اقتصاداتها مع التغيير الهيكلي.

وتحقيقاً لهذه الغايات الضرورية، إننا نطلب إلى قادتنا أن ينظروا في توصيات السياسة العامة التالية. لقد طلبنا من منظمة العمل الدولية بالاقتران بمدخلات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الدول الأعضاء فيها، أن تعد تحليلاً للتدابير السياسية التي اعتمدناها للتصدي للأزمة وما كان لتلك التدابير من أثر حتى اليوم. ويشكل التقرير المذكور المرفق بهذه التوصيات، والميثاق العالمي لفرص العمل وبرنامج العمل اللائق، موارد قيمة لحكوماتنا فيما نضع المزيد من التدابير لمعالجة العمالة ونظم الحماية الاجتماعية. وتجسد هذه التوصيات تنوع اقتصاداتها وأسواق العمل لدينا ومراحل التنمية التي نمر بها. وهي توفر مجالاً واسعاً للتكييف مع الاحتياجات الخاصة ببلداننا، دون أن يغيب عن ذهننا أنه يمكننا أن نتوصل إلى توازن أعلى من حيث التقدم والرفاهية لمواطنينا إذا تضافرت جهودنا معاً، أكثر مما يمكننا التوصل إليه منفردين. ونحن على ثقة من أنها ستتوفر مساهمة يعتد بها إلى إطار مجموعة العشرين للنمو المتنين المستدام والمتوازن، وأنها ستعزز اتساق السياسة العامة.

### تسريع عملية خلق الوظائف لضمان انتعاش مستدام ونمو في المستقبل

- في حين تبدأ بعض البلدان في رؤية الانتعاش الاقتصادي، نوصي بإيلاء الاهتمام المستمر إلى خلق الوظائف والحفاظ عليها، بما في ذلك التنفيذ النشط للسياسات القائمة والنظر في تدابير الاستخدام الإضافية.
- في البلدان التي تشهد بطاله جزئية واسعة النطاق وقطاعات غير منتظمة و/أو معدلات عالية من الفقر، نوصي ببذل جهود مستهدفة ترمي إلى توليد العمالة للأسر الفقيرة والمجموعات المستضعفة، باللجوء إلى الدروس المستفادة من الابتكارات السياسية الأخيرة.

### تقوية نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز سياسات سوق العمل النشطة والشاملة

- إننا نوصي، حيثما تدعو الحاجة، بتقوية نظم الحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة إذ أنَّ أعداداً كبيرة من الناس، بمن فيهم أكثرهم استضعفاً، سيبقون عاطلين عن العمل حتى بعد الانتعاش من الأزمة، وسيحتاج آخرون إلى المساعدة للتكييف مع التغييرات الهيكلية في اقتصادتنا.
- إننا نوصي بأن تضع جميع البلدان نظماً ملائمة للحماية الاجتماعية حتى تتمتع الأسر بالأمن الكافي للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

**وضع العمالة والتخفيف من حدة الفقر في صميم الاستراتيجيات الاقتصادية  
على المستويين الوطني والعالمي**

- إننا نوصي بأن يولي قادتنا الأولوية للعمالة والتخفيف من حدة الفقر عندما يرسون الأساس للنمو المتنين والمستدام والمتوزن الذي يعود بالفائدة على الجميع.

**تحسين نوعية الوظائف لشعوبنا**

- إننا نوصي بتجديد الاهتمام بسياسات ومؤسسات سوق العمل لتحسين نوعية الوظائف واحترام الحقوق الأساسية في العمل. ونحن نشدد على الأهمية التي يرتديها الحوار الاجتماعي.

**إعداد القوى العاملة لدينا لمواجهة التحديات والفرص في المستقبل**

- ينبغي إيلاء الأولوية إلى التعليم والتعلم المتواصل واستراتيجيات التدريب أثناء العمل وتنمية المهارات وربطها باستراتيجيات النمو. ويمكن لاستباق المهارات وملاءمتها بشكل أفضل مع الوظائف أن يساعد القوى العاملة على الاستفادة من إعادة الهيكلة ومن الفرص الجديدة في مرحلة ما بعد الأزمة.

## مناقشة التوصيات

### تسريع عملية خلق الوظائف لضمان انتعاش مستدام ونمو في المستقبل

- في حين تبدأ بعض البلدان في رؤية الانتعاش الاقتصادي، نوصي بإيلاء الاهتمام المستمر إلى خلق الوظائف والحفاظ عليها، بما في ذلك التنفيذ النشط للسياسات القائمة والنظر في تدابير الاستخدام الإضافية.

يشكل الدخل المستمد من العمالة أمراً حاسماً للتوسيع الاقتصادي المستدام. وفي البلدان التي تكون فيها أسر عديدة مقيدة بمستويات عالية من الدين أو أسعار الأصول الكاسدة، قد تكتسي العمالة والدخل من العمل بالنسبة إلى الانتعاش الشامل أهمية أكبر مما كانت عليه في حالات الانكماش السابقة.

لقد اتبعت بلداناً مجموعة واسعة من التدابير لحفز خلق الوظائف أو الحفاظ عليها. وقد استحدثنا الوظائف من خلال تسريع الاستثمار في الهيكل الأساسي، وتوفير الدعم لخدمات من قبيل الصحة والتعليم والسلامة العامة والاستثمار في الأنشطة "الخضراء" المصممة لتحقيق استخدام أكثر استدامة للطاقة. وتشمل التدابير المتخذة الأخرى التخفيضات المستهدفة في عباء الرسوم المفروضة على أصحاب العمل من القطاع الخاص لخلق وظائف جديدة يمكنها أن تسرّع عملية استحداث الوظائف. وقد قدمت بلدان كثيرة المزيد من الدعم إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، بما فيها الائتمان. ونفذت بعض البلدان برامج لتقاسم الوظائف أو الاحتفاظ بها، مصممة لاستبقاء العمال في وظائفهم وتجنب أصحاب العمل من خسارة مهاراتهم. كما دعمت بعض البلدان وظائف في القطاع الخاص بالنسبة إلى مجموعات سكانية رئيسية، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والشباب المحروم. ويقدم التقرير المرفق والميثاق العالمي لفرص العمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، تفاصيل ودروسًا مستمدة من هذه السياسات العامة.

- في البلدان التي تشهد بطالة جزئية واسعة النطاق وقطاعات غير منتظمة و/أو معدلات عالية من الفقر، نوصي ببذل جهود مستهدفة ترمي إلى توليد العمالة للأسر الفقيرة والمجموعات المستضعفة، باللجوء إلى الدروس المستفاد منها من الابتكارات السياسية الأخيرة.

إننا نسلم بما كان للأزمة من آثار ضارة وقاسية على الأمن الاقتصادي والفقر في العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وقد تحتاج مثل هذه البلدان إلى إيلاء الأولوية لسياسات توليد العمالة وتسريعها لفترة مطولة من الزمن. ومن بين السياسات الراherة بالوعود، تلك التي وضعنا برامج للأشغال العامة تستهدف الأسر الفقيرة أو الريفية أو متدينة المهارات. وتخلق مثل هذه البرامج البنى التحتية الريفية الأساسية مثل الري والتحكم في الفيضانات وشق الطرق باستخدام تقنيات كثيفة اليد العاملة. وقد كانت النتائج الأولية متوجعة للغاية واستخلصت دروس من شأنها أن تحسن تصميم البرامج المستقبلية للاستفادة إلى أقصى حد من المكاسب الإنمائية وفعالية تكاليف هذه الجهود والتوصيل إلى نمو مستدام وطويل الأجل.

وقد خفضت هذه البرامج من انعدام الأمن الاقتصادي للأسر الفقيرة وسمحت لها بزيادة الاستهلاك الجاري والاستثمارات المنتجة، مثل إرسال الأطفال إلى المدرسة. كما تساعد الاقتصاد العالمي من خلال تجنب المزيد من الانكماش في الطلب المحلي وزيادة الاستهلاك المحلي. ونحن نوصي بالنظر في أثر هذه المقترنات على الطلب المحلي والعالمي كجزء من تنفيذ إطار النمو المتين المستدام والتوازن.

### **تقوية نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز سياسات سوق العمل النشطة وال شاملة**

- إننا نوصي، حيثما تدعو الحاجة، بتقوية نظم الحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة إذ أنَّ أعداداً كبيرة من الناس، بمن فيهم أكثرهم استضعافاً، سيعانون عاطلين عن العمل حتى بعد الانتعاش من الأزمة، وسيحتاج آخرون إلى المساعدة للتكيف مع التغييرات الهيكيلية في اقتصادتنا.

تفيد التجربة التاريخية للانكمash الاقتصادي الذي تسببه الأزمات المالية أنَّ معدلات البطالة قد تبقى مرتفعة لفترة مطولة من الزمن. ويشهد العديد من بلداننا أيضاً زيادات كبيرة في مدة البطالة. وقد خلُف نشوء علاقات استخدام غير منتظمة ومؤقتة، في بعض البلدان، شرائح كبيرة من القوى العاملة غير مؤهلة للاستفادة من نظم التأمين الموجودة ضد البطالة. وحيث تسود هذه الظروف، سيكون من المهم الحفاظ على برامج دعم الدخل، وفي بعض الحالات توسيعها، على نحو مستدام من الناحية المالية. ويمكن للإنفاق على نظم الحماية الاجتماعية أن يوفر أيضاً مستويات عالية من خلق الوظائف في مجال تقديم الخدمات بالإضافة إلى آثار مضاعفة، وهو ما من شأنه أن يساعد على استدامة عمليات الانتعاش الناشئة.

وبالنسبة إلى البلدان التي يرتبط فيها التأمين الصحي ومعاشات التقاعد بالعمالية، فإنَّ توسيع نطاق إتاحة هذه الإعانات من خلال نظم الحماية الاجتماعية هو عنصر مهم في زيادة حراك القوى العاملة لدينا.

وسياسات سوق العمل النشطة التي تساعد العاطلين عن العمل والفقراء العاملين على إيجاد مراكز ملائمة أو توفر لهم التدريب للارتفاع بالمهارات، تتنسَّب بأهمية خاصة في مرحلة خروجنا من الأزمة وتكييفنا مع التغييرات الهيكيلية في اقتصادتنا، وينبغي إدراجها في نظم الحماية الاجتماعية. ويمكن لإدارات الاستخدام أن تحول دون استبعاد العمال وفصلهم عن سوق العمل. علينا أن نشجع المشاركة الكبيرة لسوق العمل لأنَّ العمل يوفر الكرامة والدخل على حد سواء. كما أنَّ المشاركة القوية تخفض من معدلات الإعاقة، وتساهم وبالتالي في استدامة نظم الحماية الاجتماعية لدينا.

- إننا نوصي بأنْ تضع جميع البلدان نظماً ملائمة للحماية الاجتماعية حتى تتمتع الأسر بالأمن الكافي للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

كان هناك تسليم متزايد، حتى قبل الأزمة، بالحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية الأساسية لجميع الأشخاص المستضعفين، وهو ما يطلق عليه أحياناً عبارة الأرضية الاجتماعية الأساسية. ويمكن لتدابير مصممة وفقاً لمراحل التنمية في البلد، من قبيل دعم الدخل للأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية والمساعدة الغذائية والحصول على الخدمات الصحية الأساسية بتمويل من القطاع العام والمساعدة في مجال الإسكان وتقديم الدعم إلى الأطفال والمسنين والمعوقين، أن تكسر حلقات الفقر التي لا يستطيع فيها الناس أن يستفيدوا من الفرص الاقتصادية أو أن يقوموا باستثمارات في المهارات والإنتاجية لأنَّ الاحتياجات الأساسية تبقى غير متوفرة. ويمكنها أيضاً أن تبلغ العمال في القطاع غير المنظم، الذين قد لا يتمتعون بأي وسيلة للنفاذ إلى نظم الحماية الاجتماعية المصممة للاقتصاد المنظم.

وقد وسّعت بعض البلدان برامج التحويلات النقدية لتلبية الطلب المتزايد الذي يسببه الانكماش الاقتصادي. واستهلت بلدان أخرى برامج لتوليد الاستخدام العام للأسر الفقيرة. وكما ورد أعلاه، يمكن للإنفاق على نظم الحماية الاجتماعية أن يؤدّي أيضاً المزيد من العمالة في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب الآثار المضاعفة في قطاعات أخرى. ونحن نستحسن ونشجع الدعم المتزايد من جانب مصارف التنمية متعددة الأطراف لتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية ودعوة منظمة العمل الدولية إلى مساعدة البلدان في تصميم وبناء مثل هذه النظم.

## وضع العمالة والتخفيف من حدة الفقر في صميم الاستراتيجيات الاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي

- إننا نوصي بأن يولي قادتنا الأولوية للعملة والتخفيف من حدة الفقر عندما يرسون الأساس للنمو المتنبّى والمستدام والمتوزن الذي يعود بالفائدة على الجميع.

لقد سبق واتفق قادتنا على أهمية بناء إطار موجه نحو العمالة من أجل النمو الاقتصادي في المستقبل. وقد علمتنا الأزمة أنّه يجب مراعاة العمالة والعواقب الاجتماعية عند اعتماد الاستراتيجيات الاقتصادية. وسوف يستلزم ذلك زيادة اتساق وتنسيق السياسات العامة التي تضعها حكوماتنا الوطنية، وفيما بين الهيئات الدوليّة الموكّل إليها مسؤولية معالجة الجوانب المختلفة من السياسة الاقتصادية الدوليّة. ونحن ننثني على مشاركة منظمة العمل الدوليّة من بين المؤسسات التي تنفذ إطار النمو المتنبّى والمستدام والمتوزن من أجل ضمان أن يكون العمل اللائق والشمولية والاستدامة الاجتماعيّة جزءاً من الأساس المتنبّى الذي نسعى إلى بنائه في المستقبل. ونحن نتفق أتم الاتفاق مع رأي قادتنا القائل إنه ينبغي للمؤسسات الدوليّة أن تراعي معايير منظمة العمل الدوليّة والميثاق العالمي لفرص العمل عند إجراء التحليلات بشأن الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة وفي أنشطتها المعنية بصوغ السياسات.

## تحسين نوعية الوظائف لشعوبنا

- إننا نوصي بتجديد الاهتمام بسياسات ومؤسسات سوق العمل لتحسين نوعية الوظائف واحترام الحقوق الأساسية في العمل. ونحن نشدد على الأهمية التي يرتديها الحوار الاجتماعي.

فيما نحن نخطط لمرحلة ما بعد الأزمة، فإننا ندعم تجديد التركيز على التدابير الرامية إلى تحسين نوعية الوظائف وكميتها. وحتى قبل حدوث الأزمة الحاليّة، شهد عدد من البلدان ظروفاً متدهورة أو راكدة فيما يتعلق بالأجور وشروط الاستخدام واتساع تباينات الدخل. وفي مثل هذه الحالات، قد تبرز الحاجة إلى تعزيز تدابير من قبيل سياسات الحد الأدنى للأجور وتحسين مؤسسات الحوار الاجتماعي والمفاظنة الجماعية. وفي بعض البلدان، حصل نمو كبير في علاقات الاستخدام غير المنتظمة أو العارضة، مما قد يحوّل المخاطر من المنشآت إلى العمال وأسرهم إلى درجة بالغة. وبالرغم من التسلّيم بأنّ هذه التحدّيات تطورت على مر العقود، فإننا نعتقد أنّه ينبغي تطبيق تدابير تصحيحة حالما يتبيّن جدواها. إن الميثاق العالمي لفرص العمل، الصادر عن منظمة العمل الدوليّة والذي اعتمدته الدول الأعضاء وممثلو العمال وأصحاب العمل في العالم في شهر حزيران/يونيه الماضي، يتضمّن مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز العمل اللائق.

وفي العديد من البلدان، تبرز الحاجة إلى جهود حثيثة تبذلها وزارات العمل وإدارات تفتيش العمل والهيئات الحكومية المعنية الأخرى، من أجل ضمان عدم تسبب الأزمة بأعمال عنف أو إضعاف الحقوق الأساسية في العمل أو قوانين العمل الوطنية أو استغلال الشرائح الضعيفة من القوى العاملة، بما فيها الشباب والمهاجرون. ومن الضروري ألا تألَّ جهداً لضمان الوفاء بالتزامناً كدول أعضاء في منظمة العمل الدولية وتطبيق سياسات متسقة مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية.

### إعداد القوى العاملة لدينا لمواجهة التحديات والفرص في المستقبل

- ينبغي إيلاء الأولوية إلى التعليم والتعلم المتواصل واستراتيجيات التدريب أثناء العمل وتنمية المهارات وربطها باستراتيجيات النمو. ويمكن لاستباق المهارات وملاءمتها بشكل أفضل مع الوظائف أن يساعد القوى العاملة على الاستفادة من إعادة الهيكلة ومن الفرص الجبيدة في مرحلة ما بعد الأزمة.

خلال الأزمة، اتخذ العديد من بلداننا خطوات لتحويل فترات البطالة إلى فرص للتدريب من خلال توسيع عرض البرامج التدريبية أو توفير المساعدة المالية أو تقديم الإعانات للعمال والمنشآت للاستفادة من أنشطة التدريب. وبالنسبة إلى أولئك الذين يبقون عاطلين عن العمل، ينبغي الاستمرار بتوفير مثل هذا الدعم.

وإذ نخرج من الأزمة، فإن التدريب المعزز المقدم إلى القوى العاملة لدينا يمثل استثماراً مدرأً للعواائد في الإنتاجية المستقبلية لاقتصاداتنا والرضا الوظيفي لعمالنا. وحتى قبل حدوث الأزمة، كان التغيير التكنولوجي والعلوم يبدلان طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة من العمال والمديرين. وإذا ننتقل إلى استخدام الموارد والطاقة المستدامة، تبرز الحاجة إلى المزيد من التكيف. وفي العديد من بلداننا، نلحظ الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم ومستوى التحصيل العلمي وإتاحة فرص التعلم المتواصل الملائمة بالنسبة إلى شعبينا. وفي بعض البلدان، لا يزال الحصول على التعليم الأساسي غير متوفراً على المستوى العام، مما يفرض الإنتاجية والحد من الفقر والقابلية للاستخدام والتنمية البشرية. وفي كافة بلداننا، ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لتوفير المهارات إلى المجموعات المستضعفة التي قد تقع، لو لا ذلك، في شراك البطالة والفقر، وأن نساعد الشباب على ولوج سوق العمل. وقد وافق قادتنا في بيتسبرغ على أنه ينبغي للدول المتقدمة أن تدعم البلدان النامية في بناء قدراتها التدريبية وتعزيزها.

وينبغي أن يسترشد نشاطنا في تقديم التعليم المرتبط بالعمل وتنمية المهارات، بالطلب على المهارات المهنية الخاصة في اقتصاداتنا وفي القطاعات مرتفعة النمو مثل الرعاية الصحية ورعاية المسنين والتعليم والسلامة العامة. ويمكن للاستثمار في قوى عاملة ماهرة ومرنة أن يساعد على المضي قدماً بالنمو الاقتصادي. وإذا وضع قادتنا هذا الهدف نصب أعينهم، طلعوا في بيتسبرغ أن تدعو منظمة العمل الدولية بالشراكة مع المنظمات متعددة الأطراف الأخرى، الحكومات والعمال وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية إلى وضع استراتيجية تدريب لكى ينظر فيها القادة. وقد سلُّموا بأنَّ جميع هذه الجهات الفاعلة تلعب أدواراً حاسمة في معالجة مسألة تنمية المهارات. وقد استعرضنا العمل الأساسي بشأن استراتيجية التدريب، الذي تقوم به منظمة العمل الدولية بمشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وزودناهما بالمزيد من التوجيه لاستكمال العملية. وإننا نوصي بوضع استراتيجية تدريب شاملة في صيغتها النهائية، وعرضها على رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي ستنسق فيه كندا في حزيران/يونيه من هذا العام.